

تصعيد غير مسبوق من حركة النهضة ضد الرئيس التونسي

وهو من المحسوبين على الرئيس سعيد من الوزارة.

ولا يزال التعديل الحكومي الذي أجره المشيبي منذ يناير الماضي بضغط من حركة النهضة الإسلامية معلقا بعد رفض الرئيس مراسم أداء اليمين الدستورية لبعض الوزراء بدعوى وجود انتهاك للدستور في إجراءات التعديل.

كما تعطل تعديل القانون المؤسس

للمحكمة الدستورية بعد رفض الرئيس

ختم القانون بدعوى وجود خرق للأجل

المحدد لتأسيس المحكمة المؤجلة منذ

2015.



ياسل الترجمان
حركة النهضة أعلنت
الحرب على رئاسة
الجمهورية

وقال المحلل السياسي ياسل الترجمان إن "حركة النهضة فتحت الثلاثاء صفحة جديدة من الصراع المباشر مع الرئيس سعيد، فهتت الحركة أن استعماها لأدوات أو محاولة فبركة كحايات لم تات بنتيجة جعلها تقحم الغنوشي مباشرة في الصراع".

وأضاف الترجمان في تصريح لـ"العرب" أن "تعليق النهضة يعكس ضيق النهضة مما يجري، وهذا يعكس قلقها مما يقوم به الرئيس سعيد ومن كلماته لاسيما الأخيرة في ذكرى تونس الأمنية الوطني، خاصة عندما قال إنه لن تكون للأقارب أو العائلات حصانة وهذه رسالة واضحة لمن يقوم بتحسين أفراد من عائلته متعمه فساد أو إخفاء هبات أنت لتونس، رد الغنوشي كان متشنجا والنهضة اليوم أعلنت الحرب على رئاسة الجمهورية بينما الأخيرة تسعى إلى احترام تطبيق الدستور".

الانتخابات تفتح سجلا مبكرا بين حزبي الأصالة والمعاصرة والأحرار في المغرب

والجهات ولا أحد يمكنه إيقافها وستبقى مستمرة حتى آخر لحظة".

وهو أخوش بموظفي وزارته مشددا على أنهم ولفترة 14 سنة كاملة وهم يحملون أعباء القطاع على أكتافهم وعليهم "الاهتمام بأي أحد، وان يستمروا في عملهم".

ويرى مراقبون أن هذا الأسلوب الاستفزازي هدفه إفقاد الطرف الآخر توازنه بالظن في مصداقيته وفزائمه، لكسب أكبر عدد من المناضلين داخل الحزب.

ويعتبر الأصالة والمعاصرة والأحرار بمثابة حزبي أعيان يتنافسان على استقطاب عدد كبير من طبقة رجال الأعمال. وقال أخنوش إن حزبه استقطب تاريخيا هذه الفئة من المواطنين الذين وجدوا أنفسهم ضمن توجهاته، مشيرا إلى أن الأمور بدأت تتغير مع افتتاح الحزب على كل الشرائح.

ويرجح متابعون أن تحتمد المواجهة بين الحزبين لاسيما مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي، حيث يسعى كل طرف إلى حيازة أكثر ما يمكن من مقاعد في البرلمان باعتبار أن العملية تحدد من سيقدّم الحكومة المقبلة.

وأكد رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية أن "ترشح رجال أعمال في الاستحقاقات القادمة سيكون مكثفا، وهذا يعود لانفتاح المشهد السياسي ورغبة هؤلاء في الاقتراب من مواقع القرار بعد أن كانوا إلى وقت قريب يظلون رجال الظل الذين يقفون في الصف الثاني ويدعمون سياسيين يوفر لهم الدعم المالي من أجل الوصول إلى البرلمان وخدمة مصالحهم ومصالح قطاعاتهم".

وأعتبر لزرق في تصريح لـ"العرب"، أن "التنافس بالاتهامات بين الأحرار والأصالة والمعاصرة يعود إلى اعتماد كلا الحزبين على رجال الأعمال في عملية الوصول إلى الغرفة الأولى للبرلمان (مجلس النواب)".

تونس - نددت حركة النهضة الإسلامية في تونس الثلاثاء بتنصيب الرئيس قيس سعيد لنفسه قائدا أعلى للقوات المسلحة في أول رد رسمي للحركة ورد في بيان وقعه رئيسها راشد الغنوشي على خطاب القاه الرئيس سعيد الأحد بمناسبة العيد الوطني لقوات الأمن الداخلي.

وقالت الحركة إن إعلان الرئيس سعيد نفسه قائدا أعلى للقوات الأمن الحاملة للسلح يعتبر "دوسا على الدستور وقوانين البلاد".

واعتبرت في بيان شديد اللهجة "إعلان سعيد تعديا على النظام السياسي وعلى صلاحيات رئيس الحكومة"، موضحة أن "إلحاق المؤسسة الأمنية في الصراعات يمثل تهديدا للديمقراطية والسلم الأهلي ومكاسب الثورة".

ويعد هذا الرد الرسمي والمباشر الموقف الأكثر انتقادا للرئيس من قبل الحركة الإسلامية في ظل العلاقة المتوترة بين الجانبين منذ وصول الرئيس سعيد إلى الحكم.

وكان الرئيس سعيد، الذي انتخب بأغلبية واسعة في 2019 وهو أستاذ قانون دستوري متقاعد، أبان عن موقفه سابقا بشأن النقاش الدستوري حول منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة على خلاف التاويل الذي يذهب إليه البرلمان.

وقال سعيد في خطاب القاه بمناسبة العيد الوطني لقوات الأمن الداخلي قبل يومين "إن رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة العسكرية والمدنية، فليكن هذا الأمر واضحا بالنسبة إلى كل التونسيين".

وأحدث خطابه نزاعا دستوريا تشهد تونس بشأن توزيع الاختصاص داخل السلطة التنفيذية بين الرئيس، ورئيس الحكومة هشام المشيشي، المدعوم من البرلمان والذي يختص بتسمية وزير الداخلية.

ويتشغل حاليا المشيشي وزييرا للداخلية بعد أن أقال توفيق شرف الدين

مقررة في 24 ديسمبر المقبل.

وكان المنفي قد ترأس أول اجتماع له بصفته قائدا أعلى للجيش في 29 مارس الماضي في قاعدة أبوستة البحرية في طرابلس، وبحث آنذاك عددا من الملفات المتعلقة بتنظيم القوات وإدارتها.

ويُعد الملف الأمني من أبرز الملفات المعقدة التي تعترض السلطة الانتقالية في ليبيا حيث لا يزال الترقب سيد الموقف للخطوات المزمع القيام بها لتوحيد المؤسسة العسكرية وهي خطوة يرهنها مراقبون وأوساط سياسية بخروج المرتزقة وتفكيك الميليشيات.

وأخيرا، قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية إنه "تم توحيد نحو 80 في المئة من مؤسسات الدولة الليبية وبقية المؤسسة العسكرية فقط".

محمّد ماموني العلوي

الرباط - دشّن حزبا الأصالة والمعاصرة والتجمع الوطني للأحرار سجلا مبكرا بسبب الانتخابات العامة المقررة في أكتوبر المقبل، حيث اتهم الأصالة حزب الأحرار بتسخير وزارة الزراعة من أجل تمويل أهدافه الانتخابية.

واتهم حزب الأصالة والمعاصرة المعارض موظفين بوزارة الزراعة التي يقودها رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار عزيز أخنوش، بأنهم يقومون بتوجيه أموال لصفها في أهداف انتخابية وتخصيص ميزانيات لدعم القطاع الزراعي لتغطية المصالح الانتخابية لحزب.

وقال عبداللطيف وهبي إن "صراع حزب الأصالة والمعاصرة مع حزب التجمع الوطني للأحرار غير متكافئ، حيث تمت في وزارة الزراعة التي يقودها أخنوش برمجة عدد من المشاريع في الأشهر الأخيرة، فهل كانت هذه المشاريع موجهة لمصلحة المواطن أم لخدمة الانتخابات؟".

وأوضح "لا يُعقل أن مدراء جهويين تابعين لوزارة معينة يقومون بالحملة الانتخابية مع التأثير على رجال السلطة"، في إشارة إلى وزير الزراعة.

وتابع الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة "أشكرنا إلى رئيس الحكومة بكون وزراء في الحكومة (في إشارة إلى عزيز أخنوش) يقدمون خدمات انتخابية تمس بالنفاس الشريف وبالمساواة في الفرص، وإذا لم يتم حل هذا الإشكال سنضطر إلى الدخول في مواجهة أكبر".

وفي رد على سؤال طرحه البرلمان مصطفى بابتاس بخصوص "أشياء قيلت على لسان أمين عام الأصالة والمعاصرة دون ذكر اسمه"، قال أخنوش أمام البرلمان الاثنين إن هناك "من يزرع العمل، وهناك من يزرع الكلام فقط"، مشددا على أن مشاريع وزارته موجودة في كل المناطق

قرارات المنفي الموجهة للعسكريين تختبر انصياعهم للدولة المدنية

رئيس المجلس الرئاسي الليبي يمنع العسكريين من السفر دون إذن



هل حقت هو المستهدف من قرارات المنفي؟

مطالباً "إدارة الاستخبارات العسكرية وإدارة الشرطة والسجون العسكرية بمتابعة تنفيذه بكل دقة وإبلاغ المدعي العام العسكري عن أي مخالفة لها ورد به، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة".

وانتخب ملتقى الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة في الخامس من فبراير الماضي سلطة تنفيذية موحدة تضم حكومة برئاسة عبدالحميد الدبيبة ومجلسا رئاسيا برئاسة المنفي، لقيادة البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية مقررة في 24 ديسمبر المقبل.

وكان المنفي قد ترأس أول اجتماع له بصفته قائدا أعلى للجيش في 29 مارس الماضي في قاعدة أبوستة البحرية في طرابلس، وبحث آنذاك عددا من الملفات المتعلقة بتنظيم القوات وإدارتها.

ويُعد الملف الأمني من أبرز الملفات المعقدة التي تعترض السلطة الانتقالية في ليبيا حيث لا يزال الترقب سيد الموقف للخطوات المزمع القيام بها لتوحيد المؤسسة العسكرية وهي خطوة يرهنها مراقبون وأوساط سياسية بخروج المرتزقة وتفكيك الميليشيات.

وأخيرا، قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية إنه "تم توحيد نحو 80 في المئة من مؤسسات الدولة الليبية وبقية المؤسسة العسكرية فقط".

الاستقرار الأمني يتصدر مباحثات بوقادوم في ليبيا

وكانت الجزائر قد أعلنت على لسان الرئيس عبدالمجيد تبون، استعدادها لمساعدة ليبيا بكل ما تحتاجه من إمكانيات لوجستية وبشرية وباركت توصل أطراف النزاع إلى التوافقات الجديدة في طرابلس.

كما عبر تبون، في تصريح له لوسائل إعلام محلية، عن "استعداد بلاده لمساعدة ليبيا أمنيا، سواء بتدريب أو تكوين العناصر الأمنية في مدارسها الأمنية"، وحسب بيان توج أشغال المشاورات السياسية والأمنية بين مسؤولي البلدين، وعلى رأسهم رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة، ووزير الخارجية صبري بوقادوم، فإن الطرفين اتفقا على "مواصلة التنسيق والتشاور بشأن مواجهة الأخطار التي تهدد أمن المنطقة كالأرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتهريب المخدرات، وتجارة الأسلحة والهجرة غير الشرعية".

وأضاف بان "المجتمعين بحثوا تكثيف التنسيق والتشاور السياسي حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتم خلال اللقاء التأكيد على أهمية الإسراع في عقد الاجتماعات التحضيرية للسورة الـ14 للجنة التنفيذية العليا المشتركة"، وهي اللجنة التي يراهن عليها كثيرا في البلدين من أجل تفعيل التعاون الشامل المعطل منذ سنوات، وسعي الجزائر إلى تحويل معاربهما الحدودية البرية إلى مراكز نشاط تجاري واقتصادي.

نصت على منح المجلس الرئاسي صلاحية القائد الأعلى للجيش، وأكد سعيه للحفاظ على الديمقراطية والتداول السلمي للسلطات.

ومنع المنفي "كافة العسكريين مهما كانت رتبهم ومناصبهم وطبيعة أعمالهم" من الظهور في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والإذلاء بالتصريحات، وفق الوثيقة.

واعتبرت الوثيقة هذه الأفعال "من الأعمال المحظورة على العسكريين ويعاقب عليها قانونا، وفقا لقانون العقوبات العسكرية وقانون الخدمة بالجيش".

وجاء ضمن نص القرار "لما كانت هذه الأفعال تعتبر من الأعمال المحظورة على العسكريين ومعاقب عليها قانونا وفقا لقانون العقوبات العسكرية وقانون

الخدمة بالجيش الليبي، وتكسب أنها تؤثر على سلامة الدولة وتمس بأمنها وسيادتها الوطنية ونسيجها الاجتماعي، وتعتبر انحرافا لدور المؤسسة العسكرية وخروجها على مبادئ الديمقراطية المنشودة والأمر الذي يستوجب معه التصدي لها بكل حزم ومعاقبة مرتكبيها، وعليه يحظر على كافة العسكريين مهما كانت رتبهم ومناصبهم وطبيعة أعمالهم ارتكاب أي مخالفة لأحكام هذا البلاغ".

وأصدر المنفي أوامره لجميع أفراد الجيش للتقيد بما ورد في قراره،

بعد الحصول على إذن مسبق" من المنفي وهو القائد الأعلى للجيش.

ورأى مراقبون أن هذا القرار قد يكون المستهدف منه قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر الذي يتحرك على أكثر من صعيد في محاولة لضمان دوره في المشهد السياسي المقبل خاصة بعد سلسلة الاضطرابات التي عرفتها بنغازي شرق البلاد والتي باتت تهدد شعبيته.

وتعد خطوة المنفي غير مضمونة النتائج، فليس من الواضح إذا ما كان المشير حفتر وضباطه سينصاعون لقرارات رئيس المجلس الرئاسي وهو ما يضع المنفي أمام اختبار صعب خاصة أن الأمر يتعلق كذلك بالميليشيات المنتشرة في غرب ليبيا.

ويكتف قادة تلك الميليشيات، إلى جانب مسؤولين عسكريين من تحركاتهم بما في ذلك الاشتباكات والخرجات الإعلامية والسفر إلى الخارج لتأكيد دورهم في المعادلة الليبية.

ومؤخرا سافر رئيس الأركان بحكومة الوفاق سابقا محمد الحداد إلى روسيا وتركيا رفقة رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة حيث عقد الحداد لقاءات مع مسؤولين.

وكان حفتر قد أعلن عن ترشيحه بمخرجات ملتقى الحوار السياسي التي

القرارات التي أصدرها رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي بصفته قائدا للجيش وأعلنتها المتحدث باسم المجلس نجوى وهيبه مساء الإثنين تشكل تحديا جديدا للمجلس، حيث تختبر تلك القرارات مدى انصياع العسكريين للدولة المدنية وتعاطيها معهم إذا خالفوها.

طرابلس - أصدر رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي قرارا يقضي بمنع الضباط المتقدين لمناصب قيادية من السفر خارج البلاد دون إذن، أو الظهور في وسائل الإعلام في خطوة تختبر مدى استجابة هؤلاء للدولة المدنية وقراراتها حيث يعد المنفي قائدا أعلى للقوات المسلحة.

وبالرغم من أن خارطة الطريق المنبثقة عن تفاهات جنيف السويسرية تنص على أن رئيس المجلس الرئاسي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة في كافة أنحاء ليبيا غير أن قرارات المنفي تثير تساؤلات بشأن انصياع هؤلاء لها سواء في شرق البلاد أو غربها.

وبحسب القرار الذي أصدره المنفي ستقوم إدارة الاستخبارات بمنح أذونات السفر للعسكريين غير شاعلي المناصب القيادية.

وعزا المنفي هذا القرار إلى قيام بعض الضباط بعقد لقاءات بالداخل والخارج أو الظهور أمام وسائل الإعلام المرئي والمسموع والإذلاء بتصريحات ذات طابع سياسي دون إذن. واعتبر ذلك خروجاً من المهام الأساسية للجيش الليبي، باعتباره جيش الوطن ويعيداً عن أي صراعات مهما كانت.

القرار الذي أصدره المنفي ينص على قيام إدارة الاستخبارات بمنح أذونات السفر للعسكريين غير شاعلي المناصب القيادية

وذكرت وثيقة رسمية أصدرها المجلس قبل أسبوعين وأعلنت عنها المتحدث باسم المجلس الرئاسي نجوى وهيبه عبر صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" أنه "يُحظر اعتباراً من تاريخ هذا القرار على كافة الضباط شاعلي المناصب القيادية بالجيش السفر إلى الخارج مهما كانت دواعي السفر، إلا

طاهر بليدي

الجزائر - وضع مسؤولو الدولة الحد في ليبيا، ونظراهم الجزائرين، الملف الأمني المشترك في صدارة الأولويات المشتركة بين البلدين، في اللقاء الذي جمع مسؤولين كبار من الجانبين في العاصمة طرابلس، لأول مرة منذ بداية الانتقال السياسي الذي تعرفه ليبيا.

ووافق رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبدالحميد الدبيبة، مع وفد جزائري رفيع المستوى، على "أهمية مواجهة الأخطار التي تهدد أمن المنطقة"، ولم تتم الإشارة إلى نوعية وتفاصيل تلك الأخطار، إلا أن الأنظار تصوب نحو نشاط الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة العابرة للحدود.

ويظهر اهتمام سلطات البلدين بالوضع الأمني في المنطقة، حجم المخاوف التي تُورق حكومات المنطقة، لاسيما في ظل الأوضاع غير المستقرة التي تخيم عليها خلال السنوات الأخيرة، وتحولها جزئيا إلى قاعدة خلفية لنشاط بعض التنظيمات الجهادية التي سجلت خلال الأسابيع الأخيرة ضربيات نوعية ضد أهداف رسمية في دول الجوار للجزائر وليبيا.

وكان وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم، قد ترأس وفد بلاده إلى طرابلس، والمتكون من وزير الداخلية كمال بلجود، ومدير الوثائق والأمن الخارجي



زيارة ذات بعد أمني لبوقادوم إلى ليبيا